4.2.7 مؤشر البيئة الإجرائية

وضع الدول العربية في مؤشر البيئة الاجرائية

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)	الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)
1	الإمارات	2004	79.3	12	مصر	2004	27.1
		2002	78.1			2002	36.2
2	البحرين	2004	72.9	13	جيبوتي	2004	21.7
		2002	78.1			2002	26.0
3	سلطنة عمان	2004	64.0	14	الجزائر	2004	17.7
		2002	70.4			2002	29.6
4	الأردن	2004	56.2	15	فلسطين	2004	16.3
		2002	58.2			2002	16.3
5	الكويت	2004	55.2	16	اليمن	2004	14.8
		2002	65.8			2002	27.6
6	موريتانيا	2004	52.7	17	السودان	2004	14.8
		2002	57.7			2002	11.7
7	قطر	2004	45.8	18	سوريا	2004	10.8
		2002	61.2			2002	17.3
8	تونس	2004	44.8	19	ليبيا	2004	5.9
		2002	53.6			2002	5.1
9	المغرب	2004	42.4	20	العراق	2004	4.9
		2002	54.6			2002	0.0
10	السعودية	2004	38.9	21	الصومال	2004	0.0
		2002	56.6			2002	0.5
11	لبنان	2004	31.0				
		2002	34.7				

5.2.7 مؤشر سيادة القانون

وضع الدول العربية في مؤشر سيادة القانون

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)
1	سلطنة عمان	2004	83.1
		2002	76.5
2	الإمارات	2004	78.7
		2002	80.6
3	قطر	2004	76.8
		2002	76.0
4	البحرين	2004	69.1
		2002	79.1
5	الكويت	2004	67.6
		2002	74.5
6	الأردن	2004	60.4
		2002	63.8
7	تونس	2004	58.0
		2002	61.2
8	السعودية	2004	57.0
		2002	65.3
9	مصر	2004	54.1
		2002	56.6
10	المغرب	2004	51.7
		2002	57.1
11	لبنان	2004	43.5
		2002	48.0
12	سوريا	2004	42.0
		2002	43.9
13	جيبوتي	2004	33.8
		2002	32.7
14	موريتانيا	2004	32.4
		2002	44.4
15	ليبيا	2004	30.4
		2002	23.5
16	الجزائر	2004	27.5
		2002	31.6
17	فلسطين	2004	19.3
		2002	45.9
18	اليمن	2004	12.1
		2002	7.7
19	السودان	2004	3.4
		2002	6.1
20	العراق	2004	0.5
		2002	1.5
21	الصومال	2004	0.0
		2002	0.0

6.2.7 مؤشر محاربة الفساد

وضع الدول العربية في مؤشر محاربة الفساد

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)	الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)
1	الإمارات	2004	86.7	12	الجزائر	2004	41.9
		2002	84.2			2002	31.1
2	سلطنة عمان	2004	77.3	13	لبنان	2004	39.9
		2002	82.7			2002	42.3
3	البحرين	2004	76.8	14	فلسطين	2004	34.5
		2002	82.1			2002	18.9
4	الكويت	2004	76.4	15	سوريا	2004	27.1
		2002	83.2			2002	47.4
5	قطر	2004	72.4	16	اليمن	2004	22.7
		2002	81.6			2002	32.7
6	الأردن	2004	68.5	17	ليبيا	2004	16.3
		2002	58.2			2002	26.0
7	تونس	2004	64.5	18	جيبوتي	2004	14.3
		2002	70.4			2002	31.1
8	السعودية	2004	61.1	19	السودان	2004	4.9
		2002	72.4			2002	12.2
9	موريتانيا	2004	58.1	20	العراق	2004	2.5
		2002	62.2			2002	1.5
10	المغرب	2004	56.7	21	الصومال	2004	0.5
		2002	56.1			2002	6.1
11	مصر	2004	51.2				
		2002	47.4				

وبوجه عام تتوزع الدول العربية وفق المؤشرات المقارنة الستة لعام 2004 كالآتي:

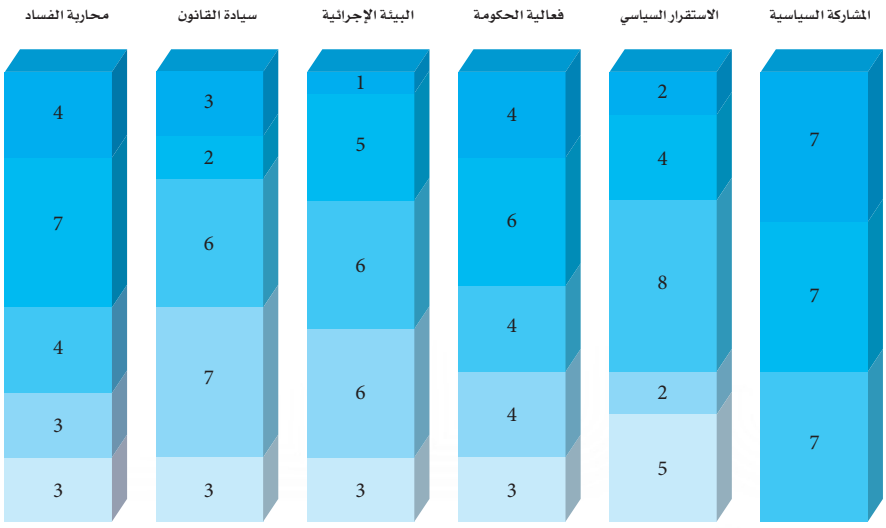

التصنيف	المشاركة السياسية		الاستقرار السياسي		فعالية الحكومة		البيئة الإجرائية		سيادة القانون		محاربة الفساد	
	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004
ممتاز			3	2	2	4	2	1	5	3	5	4
جيد			3	4	8	6	8	5	6	2	5	7
متوسط	9	7	8	8	4	4	4	6	4	6	7	4
ضعيف	5	7	2	2	4	4	3	6	1	7	–	3
ضعيف جدا	5	7	3	5	1	3	2	3	3	3	2	3
إجمالي الدول العربية	19	21	19	21	19	21	19	21	19	21	19	21

الجزء الثاني

نظرة حول التطورات الاقتصادية والاستثمارية وصناعة الضمان عالميا وأنشطة المؤسسة

أولا - الأداء الاقتصادي العالمي

شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسنا غير مسبوق منذ ثلاثة عقود في عام 2004، وفق مصادر صندوق النقد الدولي، إذ ارتفع معدل النمو إلى 5.1 % مقارنة مع معدل نمو بلغ 4.0 % عام 2003، وقد ارتفع حجم الناتج الإجمالي العالمي من 36.3 تريليون دولار إلى 40.7 تريليون دولار للفترة ذاتها. وتعزى بوادر تحسن الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع أرباح الشركات وعودة الثقة للمستثمرين وانتعاش أسواق الأسهم وقوة حركة التجارة العالمية ومتانة الإنتاجية، وذلك رغم استمرار تأثر الأسواق المالية العالمية بارتفاع أسعار النفط وتقلبات أسواق الصرف بتراجع الدولار الأمريكي وارتفاع اليورو خلال العام، مع ملاحظة أنه لم تبرز بعد أية آثار لكارثة زلزال وموجة المد البحري (تسونامي) على اقتصادات دول جنوب آسيا لحدوثها مع نهاية العام.

وبتحليل أداء **المجموعات الاقتصادية** يلاحظ تعزز معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** خلال العام مرتفعا إلى 3.4 % مقارنة مع 2.0 % عام 2003، بتأثير ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 4.4 % مقارنة مع 3.0 % للفترة ذاتها، واستمرار تحسن معدل النمو في اليابان اذ بلغ 2.6 % عام 2004 مقارنة مع 1.4 % عام 2003. وضمن هذه المجموعة شهدت دول الاتحاد الأوروبي معدل نمو بلغ 2.5 % عام 2004 مرتفعا عن 1.2 % عام 2003. أما الدول الآسيوية الصناعية الجديدة فقد استمرت في تسجيل أعلى معدلات نمو ضمن هذه المجموعة إذ بلغت 5.5 % مقارنة مع 3.1 % للفترة ذاتها.

وشهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية** (الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول وسط وشرق أوروبا ودول كمونولث الجمهوريات المستقلة وبينها روسيا) معدل نمو أعلى من المعدل العالمي بلغ نحو 7.2 % مقاربا معدلها عام 2003 حول 6.4 %. ومن بين هذه المجموعة شهدت كل **من الدول النامية في آسيا ودول كمونولث الجمهوريات المستقلة** أعلى معدلات نمو حول 8.2 % عام 2004 مقارنة مع 8.1 % و7.9 % عام 2003 على التوالي، وبين مجموعة الدول النامية في آسيا استمرت متانة النمو في **الصين والهند** حول 9.5 % و 7.3 % عام 2004 مقارنة مع 9.3 % و7.5 % على التوالي عام 2003، وضمن المجموعة **دول كمونولث الجمهوريات المستقلة** استمر ارتفاع معدل النمو في روسيا حول 7.1 % مقارنة مع 7.3 % للفترة ذاتها. كما تحسن بشكل واضح معدل النمو في **الدول النامية في نصف الكرة الغربي** مرتفعا بشكل واضح إلى 5.7 % مقارنة مع 2.2 % عام 2003 وضمن هذه المجموعة تحسن معدل النمو في البرازيل والمكسيك الذي بلغ 5.2 % و4.4 % لكل منهما على التوالي مقارنة مع معدل نمو للبرازيل حول 0.5 % وللمكسيك 1.6 % عام 2003. وبالنسبة إلى **الدول النامية في أفريقيا** فقد شهدت ارتفاعا في معدل النمو من 4.6 % عام 2003 إلى 5.1 % عام 2004. أما **مجموعة دول وسط وشرق أوروبا** فقد ارتفع معدل النمو إلى 6.1 % عام 2004 مقارنة مع 4.6 % عام 2003.

وفيما يتعلق **بالتضخم** مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك فقد بقي على معدلاته المنخفضة لدى **مجموعة الدول المتقدمة** في حدود 2.0 % عام 2004 مقارنة مع 1.8 % عام 2003، بينما بقي حول مستويات أكثر ارتفاعا لدى **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية** إذ بلغ بالمعدل 5.7 % عام 2004 منخفضا

عن معدله عام 2003 الذي بلغ 6.0 %.

من ناحية أخرى تحسنت بشكل واضح **حركة التجارة الدولية في السلع والخدمات** إذ تضاعف معدل نمو حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات من 4.9 % عام 2003 إلى 9.9 % عام 2004. فمن جهة الصادرات تضاعف معدل نموها في **مجموعة الدول المتقدمة** من 2.8 % عام 2003 إلى 8.1 % عام 2004، كما ارتفع معدل نمو وارداتها من 3.6 % إلى 8.5 % للفترة ذاتها. أما **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** فقد نمت صادراتها ووارداتها بمعدل 13.8 % و15.5% على التوالي خلال العام مقارنة مع 10.7 % و8.9 % على التوالي للفترة ذاتها. وارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 9.2 تريليون دولار عام 2003 إلى 11.1 تريليون دولار عام 2004، منها 2.1 تريليون دولار صادرات الخدمات.

وفي شأن وضع **الحساب الجاري** في ميزان المدفوعات فقد ارتفع العجز الذي سجلته **مجموعة الدول المتقدمة** من (231.9) مليار دولار عام 2003 إلى عجز بلغ (327.8) مليار دولار عام 2004 بتأثير تفاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (530.7) مليار دولار إلى (665.9) مليار دولار للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى ارتفع فائض الحساب الجاري في **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** من 149.1 مليار دولار إلى 246.6 مليار دولار للفترة ذاتها بتأثير ارتفاع فائض الحساب الجاري في كل من مجموعة الدول النفطية في الشرق الأوسط (112.5 مليار دولار) والصين (70.0 مليار دولار) وروسيا (59.6 مليار دولار).

وقد بلغت **الديون الخارجية لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** 2.89 تريليون دولار عام 2004 مقارنة مع 2.76 تريليون دولار عام 2003، شكلت ما نسبته 34.3 % و 38.3 % على التوالي من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة للفترة ذاتها. وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي (الأصل والفوائد) إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 14.0 % عام 2004 منخفضة عن مستواها عام 2003 الذي بلغ 17.9 %.

وفيما يتعلق **بأسعار النفط الخام** (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد ارتفعت خلال العام بنسبة 30.7 % مقارنة مع 15.8 % عام 2003، وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال العام 36.0 دولار للبرميل مقارنة مع 28.2 دولار للبرميل عام 2003.

ثانيا - تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا وخاصة تلك المتجهة للدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة باختلاف مصادر المؤسسات المعنية مع صعوبة المقارنة بينها لاختلاف الدول الداخلة في تقسيم المجموعات وطريقة احتساب البيانات، وفي هذا السياق واستيفاء لمتابعة كافة التطورات الدولية للاستثمار نستعرض أهم البيانات الصادرة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق أهم هذه المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية.

1.2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)

قدرت مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) بشكل أولي (شمل بيانات 101 دولة فقط توافرت حولها البيانات حتى سبتمبر 2004) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال عام 2004 بلغت نحو 612 مليار دولار مرتفعة بنسبة 6 % عن مستواها لعام 2003 الذي بلغ نحو 580 مليار دولار بتأثير تحسن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتفعيل برامج الخصخصة وقوة النمو الاقتصادي العالمي وانتعاش الأسواق المالية العالمية وتعزز ثقة المستثمرين مع مواصلة تحسين سياسات الاستثمار والإجراءات الخاصة به.

فبالنسبة للتدفقات المتجهة للدول المتقدمة فقد انخفضت إلى حوالي 321 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 380 مليار دولار عام 2003 وشكلت ما نسبته 53 % من إجمالي التدفقات العالمية، بينما ارتفعت التدفقات للدول النامية بشكل ملحوظ إلى 255 مليار دولار عام 2004 بحصة 42 % من الإجمالي لأول مرة منذ عقدين، مقارنة مع 173 مليار دولار عام 2003، خاصة بتأثير ارتفاع التدفقات الاستثمارية إلى الصين، وقد حصلت الدول النامية على نحو 50 % من ما يزيد على 9000 مشروع جديد خلال العام. ومن جهة أخرى ارتفعت التدفقات المتجهة لدول الاقتصادات المتحولة (في وسط وشرق أوروبا) إلى 36 مليار دولار وحصة 5 % مقارنة مع 27 مليار دولار للفترة ذاتها.
ويقدر أن تكون قد عادت الولايات المتحدة الأمريكية لتتبوأ المرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية عام 2004 (121 مليار دولار) تليها الصين (62 مليار دولار) والمملكة المتحدة (55 مليار دولار) ولكسمبورج (52 مليار دولار) وفرنسا (35 مليار دولار) وهونج كونج/ الصين (33 مليار دولار).

ويشير التحليل التفصيلي المتوافر للبيانات الصادرة عن (انكتاد) لعام 2003 كما ورد في تقرير الاستثمار الدولي 2004 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للأقطار المضيفة للاستثمار بلغ 559.6 مليار دولار، منخفضة بنسبة 17.6 % عن 678.8 مليار دولار عام 2002، بسبب استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع عمليات الاندماج والتملك ومشاريع الخصخصة واستمرار ضعف ثقة المستثمرين.

وقد انخفضت **حصة الدول المتقدمة** من التدفقات الواردة الى 366.6 مليار دولار عام 2003 من 489.9 مليار دولار عام 2002 وتراجعت نسبة التدفقات اليها كمجموعة إلى 65.5 % من الإجمالي من نسبة 72.2% للفترة ذاتها، تركزت التدفقات عام 2003 في كل من لكسمبورج (87.6 مليار دولار) وفرنسا (46.9 مليار دولار) والولايات المتحدة الأمريكية (29.8 مليار دولار) وبلجيكا (29.5 مليار دولار) واسبانيا (25.6 مليار دولار) وايرلندا (25.5 مليار دولار) على التوالي.

في المقابل، ارتفعت التدفقات الواردة **للدول النامية** لتبلغ 172.1 مليار دولار خلال عام 2003 من 157.6 مليار دولار عام 2002، حظيت منها منطقة آسيا والباسيفيك على حوالي 107.3 مليار دولار، مرتفعة عن 94.4 مليار دولار عام 2002، مع استمرار ارتفاع التدفقات إلى كل من الصين (53.5 مليار دولار) وهونج كونج/الصين (13.6مليار دولار) وسنغافورة (11.4 مليار دولار) والهند (4.3 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (3.8 مليار دولار)، وانخفضت التدفقات التي استقطبتها **مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي** إلى حوالي 49.7 مليار دولار من 51.4 مليار دولار للفترة ذاتها، وتركزت عام 2003 في كل من المكسيك (10.8 مليار دولار) والبرازيل (10.1 مليار دولار) وبرمودا (8.5 مليار دولار) وجزر الكايمان (4.6 مليار دولار) وتشيلي (2.9 مليار دولار). وتلقت **الدول النامية في أفريقيا** (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 9.3 مليار دولار مقارنة مع 8.2 مليار دولار للفترة ذاتها، تركزت عام 2003 في كل من غينيا الاستوائية (1.43 مليار دولار) وانجولا (1.42 مليار دولار) ونيجيريا (1.2 مليار دولار) وتشاد (837 مليون دولار) وجنوب أفريقيا (762 مليون دولار).

وبالنسبة **لمجموعة دول الاقتصادات المتحولة** (في وسط وشرق أوروبا وروسيا) فقد بلغت حصتها عام 2003 نحو 20.9 مليار دولار منخفضة من 31.2 مليار دولار عام 2002، وتركزت في كل من بولندا (4.2 مليار دولار) وجمهورية التشيك (2.6 مليار دولار) وكرواتيا (1.7 مليار دولار) ورومانيا (1.6 مليار دولار) واوكرانيا (1.42 مليار دولار). ويشير الجدول التالي إلى توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المجموعات الدولية.

(مليار دولار)

البند	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
العالم	1086.7	1387.9	817.5	678.7	559.5	612
الدول المتقدمة	828.3	1017.9	571.4	489.9	366.5	321
الدول النامية	231.8	252.4	219.7	157.6	172.0	255
دول الاقتصادات المتحولة	26.5	27.5	26.3	31.2	20.9	36

* تقديرات

UNCTAD, World Investment Report,2004 من ناحية

أخرى تواصل تحسن **البيئة التشريعية والقانونية عالميا** لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2003 إدخال 1885 تعديلا قانونياً توجه ما يزيد على نسبة 94 % منها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير وتقديم الحوافز والضمانات مما يعكس تنامي الوعي لدى الدول بتعزيز قدرتها التنافسية ومناخها الاستثماري.

في حين بلغ في نهاية عام 2003 عدد **الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار** 2،267 اتفاقية منها 53% بين الدول المتقدمة. أما عدد **الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي** فقد بلغ 2،316 اتفاقية خلال الفترة ذاتها، منها 73% بين الدول المتقدمة.

واستنادا إلى بيانات صدرت عن انكتاد (يوليو 2004) فإن عدد الدول النامية التي دخلت في اتفاقيات ثنائية فيما بينها بلغ 113 دولة تصدرتها الصين **ومصر** وماليزيا بدخول كل منها في أكثر من 40 اتفاقية ثنائية. وقد شكلت الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية 68 % من إجمالي الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول النامية (جنوب – جنوب)، وخاصة **مع تزايد توجه الدول النامية ذات الاقتصادات الضخمة إلى أن تكون مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر** وفي هذا السياق شكلت 9 دول نامية (هونج كونج/ الصين، الهند، كازاخستان، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، جنوب أفريقيا، تايلند **وتونس**) 58 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول نامية أخرى.

وقد وقعت أول اتفاقية ثنائية بين الدول النامية عام 1964 ثم ارتفع عدد هذه الاتفاقيات إلى 44 اتفاقية عام 1990 وتضاعفت بشكل ملحوظ إلى 653 بما نسبته 28 % من إجمالي الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار التي بلغت 2300 اتفاقية حتى يوليو عام 2004. ويشير الشكل التالي إلى توزيع هذه الاتفاقيات بين المجموعات الدولية.

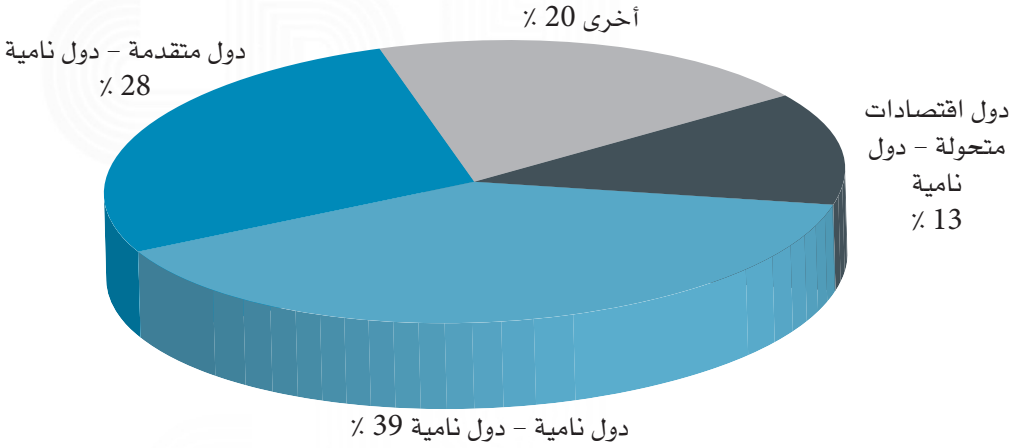

وقد أشارت (انكتاد) إلى تزايد حالات **النزاعات الدولية** الناجمة عن اتفاقيات الاستثمار الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف خلال ثلاث السنوات الأخيرة سواء القضايا التي ترفع إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) التابع لمجموعة البنك الدولي، والتي ارتفعت من 3 حالات في عام 1994 إلى 106 حالة في نوفمبر 2004، أو القضايا التي ترفع خارج المركز، والتي ارتفعت من حالتين إلى 54 حالة خلال الفترة ذاتها. وقدر إجمالي حالات النزاعات الناجمة عن جميع الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف بنحو 160 حالة **ويستدعي ذلك، وفق (انكتاد)، الحذر المتزايد من قبل الحكومات عند دخولها أو إبرامها أي من هذه الاتفاقيات.**

وقد خصص تقرير الاستثمار الدولي 2004 محوره هذا العام حول تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى "**قطاع الخدمات**"، وفي هذا الصدد نورد أهم الملامح التي تعكس هذا التحول:

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحولا نحو قطاع الخدمات متزامنا مع تزايد أهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعات الدولية الثلاث (72 % في الدول المتقدمة و57 % في دول الاقتصادات المتحولة و 52 % في الدول النامية) إذ ارتفعت حصة القطاع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990 - 2002 من 49 % إلى 60 % على حساب الصناعات التحويلية (تراجعـــت حصتها من 42 % إلى 34 % خلال الفترة ذاتها) والقطاعات الأولية (تراجعت حصتها من 9 % إلى 6 %).

- تراجعت الاستثمارات المباشرة التقليدية في مجال الخدمات المالية (من 40 % عام 1990 إلى 29 % عام 2002) والخدمات التجارية (من 25 % إلى 18 %) مقابل ارتفاع الاستثمارات المباشرة في مجالات الاتصالات (من 3 % إلى 11 %) وخدمات الأعمال (من 13 % إلى 26 %).

- بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عامي 2002 - 2003 في قطاع خدمات الأوفشور الموجهة للتصدير 1849 مشروعا توزعت على كل من مراكز الاتصالات (27.7%)، ومراكز الخدمة المشتركة (7.5%)، خدمات تكنولوجيا المعلومات (34.2%) والمقرات الإقليمية (30.6%) وتحظى الدول المتقدمة بـ 52% من هذه المشاريع بينما تشتمل الدول النامية على 43% ودول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا على 5%. وبلغ عدد مشاريع خدمات الأوفشور الموجهة للتصدير في الدول العربية 70 مشروعا حظيت الإمارات بالنصيب الأكبر منها (56) مشروعا تليها البحرين (3 مشاريع) وتوزعت بقية المشاريع على المغرب ومصر والأردن ولبنان (مشروعان في كل منها) قطر وسلطنة عمان والسعودية (مشروع في كل منها) كما هو مبين في الجدول التالي.

عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي الخدمية ذات التوجه التصديري

الدولة	مركز اتصالات	مركز خدمة مشتركة	خدمات معلوماتية	مقر إقليمي
الإمارات	13	0	12	31
مصر	2	0	0	0
المغرب	2	0	0	0
الأردن	1	0	1	0
السعودية	1	0	0	0
البحرين	0	0	0	3
لبنان	0	0	2	0
قطر	0	1	0	0
سلطنة عمان	0	0	0	1
الإجمالي	19	1	15	35
الدول النامية	203	72	315	209
العالم	513	139	632	565

- حذر التقرير من ان الاستثمار في قطاع الخدمات الموجهة للتصدير يواجه ثلاثة مخاطر في الدولة المضيفة هي **المخاطر المنهجية** systematic risks الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي في القطر المضيف، **والمخاطر الهيكلية** structural risks الناجمة عن ضعف المؤسسات الرقابية والتنظيمية، **والمخاطر المحتملة** contingent risks الناجمة عن عدم تفهم البيئة المضيفة للاستثمار اجتماعيا وثقافيا، مما قد يعيق الدول من الإفادة المرجوة من الاستثمار في هذه الخدمات.
- تشكل **الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (جاتس)** في منظمة التجارة العالمية الإطار المرجعي لدعم ثورة "التبادلية التجارية" في قطاع الخدمات. ويتوقع أن تستفيد كافة الدول من المزايا النسبية للاستثمار في قطاع الخدمات وخاصة الأوفشور كلما ابتعدت هذه الدول عن الإجراءات الحمائية.
- رغم أن الدول المتقدمة هي المستفيد الرئيسي حاليا من نقل إنتاج الخدمات إلى الخارج (الأوفشور) الذي يحقق لها وفورات في كلف الإنتاج وفتح الأسواق، من خلال خلق فرص جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدول النامية تستطيع أيضا تعظيم الإفادة منه لجهة زيادة حصيلة الصادرات وخلق الوظائف ورفع مستوى المهارات وتعزيز القدرة التنافسية.

وفي هذا السياق، ووفقا للمسح العالمي الذي قامت به (انكتاد) (صدر في أكتوبر 2004) بعنوان **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات للفترة 2004 - 2007**
Prospects for Foreign Direct Investment and the Strategies of Transnational Corporations، 2004–2007

فان معظم توقعات اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر للمديين القصير (2000 – 2005) والمتوسط (2006 – 2007) عكست تحسنا في وضع الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بشكل متباين بين المناطق والدول والقطاعات مع توقع اشتداد حدة المنافسة بين الدول على حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر وعودة النشاط عبر الحدود للاستثمار مع تزايد الثقة في أوساط الأعمال والمستثمرين ويشير الجدول التالي إلى منهجية المسوحات الثلاثة العالمية التي استند إليها التقرير.

	البند	حجم العينة	نسبة الردود	مدة المسح
1	الشركات متعددة الجنسيات	335	% 24	فبراير – أبريل 2004
2	خبراء الاستثمار واختيار المواقع	87	% 77	يناير – مارس 2004
3	هيئات تشجيع الاستثمار	158	% 63	يناير – مارس 2004

بالنسبة لجاذبية القطاعات في المدى القصير يشير التقرير إلى أن قطاع الخدمات سيكون الأكثر جذبا للاستثمار خاصة في أنشطة السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أما في مجال الصناعات التحويلية فيتوقع أن تشهد الصناعات الإلكترونية والآلات تقدما بينما يتوقع أن تتراجع جاذبية القطاعات الأولية. ويشير الجدول التالي إلى أولوية جاذبية القطاعات للمدى القصير وفق الردود التي استلمت.

التسلسل	أولوية جاذبية القطاعات الرئيسية	أولوية جاذبية القطاعات الفرعية
1	الخدمات	الفنادق والمطاعم، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجارة التجزئة والجملة، خدمات الأعمال، التشييد والمقاولات، خدمات الطاقة، البنوك والتأمين، النقل، التعليم والصحة.
2	الصناعات التحويلية	المعدات الكهربائية والإلكترونية، الأدوات والمعدات، أشباه المواصلات، أجهزة ومعدات الحاسوب، معدات البناء، صناعة السيارات.
3	المواد الأولية	قطاع النفط والغاز، التعدين، المنتجات الزراعية.

ولجهة جاذبية المناطق الجغرافية في المدى القصير فإن التقرير حدد منطقة آسيا ووسط وشرق أوروبا كأكثر المناطق جذبا للاستثمار وبدرجة أقل منطقة غرب أوروبا وأفريقيا أما منطقة أمريكا اللاتينية فستكون جاذبة في المدى المتوسط.

وبالنسبة لجاذبية الدول توقع التقرير أن تتصدر الصين والهند في منطقة آسيا، وجنوب أفريقيا **ومصر**، في منطقة أفريقيا، والبرازيل والمكسيك في منطقة أمريكا اللاتينية، والكاريبي، وبولندا وروسيا في منطقة وسط وشرق أوروبا. أما في إطار الدول المتقدمة فيتوقع أن تتصدرها الولايات المتحدة تليها بريطانيا. ويشير الجدول التالي إلى ترتيب أهم المواقع جاذبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004 - 2005.

الترتيب	أفريقيا	آسيا والباسفيك	أمريكا اللاتينية والكاريبي	وسط وشرق أوربا	الدول المتقدمة
1	جنوب أفريقيا	الصين	البرازيل	بولندا	الولايات المتحدة
2	**مصر**	الهند	المكسيك	روسيا	بريطانيا
3	**المغرب**/ نيجيريا	تايلند	الأرجنتين	هنغاريا/ التشيك	كندا
4	-	فيتنام/ كوريا الجنوبية	تشيلي	-	ألمانيا
5	**الجزائر**	-	فنزويلا	رومانيا	اليابان

وبينما يذكر التقرير أن عمليات الاندماج والتملك (M & A) ستسود في الدول المتقدمة فإن العمليات الجديدة (Greenfield) ستسود في الدول النامية. كما سيتزايد الاستثمار في خدمات (الأوفشور) مدفوعا بانتقال الاستثمارات إلى المناطق ذات كلفة العمالة الأقل خاصة في قطاعات خدمات دعم قطاع الأعمال والمبيعات والتسويق والعمليات اللوجستية. كما يتوقع أن يزيد اهتمام الدول بنوعية الجهود الترويجية والتركيز على تقنيات استهداف المستثمر وفي تقديم مزيد من الحوافز والمزايا وفي الوقت ذاته التوجه إلى مزيد من التحرير في أنظمة الاستثمار.

وبينما يتوقع التقرير أن تبرز بعض الآثار السلبية بتأثر الاقتصاد العالمي بتقلبات أسعار النفط وبروز اتجاهات المخاطر الحمائية وتزايد بؤر النزاعات الإقليمية والإرهاب مع استمرار معاناة الدول النامية من مشكلات ضعف النمو والاستثمار، يشير على الجانب الإيجابي إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل تحسنه

للمدى المتوسط مع اتجاه تحسن معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومعدلات الاستثمار والإنتاج الصناعي وتنامي أرباح الشركات والقيمة السوقية للأسواق المالية.

وفي الختام يلخص التقرير استنادا إلى نتائج المسوحات العالمية التي أجريت **أهم السياسات التي يتعين على هيئات تشجيع الاستثمار مراعاتها لتعزيز جاذبية القطر كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل:**

- التوجه لتعزيز تقنيات استهداف المستثمر وتوليد الاستثمار ومنح المزايا والحوافز بشكل معقول ومناسب.
- مواصلة تبني تحرير نظم الاستثمار وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لتكون أكثر مواءمة للاستثمار.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للمستثمرين وخاصة مع تزايد انتقائية المستثمرين في اختيارهم للمواقع المحتمل الاستثمار بها.
- تعزيز بناء الطاقات البشرية وتوفير الموارد المالية المناسبة لبرامج الترويج والتدريب المتواصل لتنمية قدرات كوادر هيئات تشجيع الاستثمار والتأكيد على إتقانهم لغات أجنبية ومهارات الحاسوب والاتصالات.
- التركيز على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستهدفه القطر من خلال وضع برامج للترويج تعكس أولويات القطر.
- الابتعاد عن سياسة (التسابق إلى الأعلى) في المبالغة بمنح المزايا والحوافز وسياسة (التسابق إلى الأسفل) بإغفال المعايير الاجتماعية والبيئية لأن كلتا السياستين تؤدي إلى إحداث تأثيرات سلبية تنفي الغرض الأصلي وهو تحسين مناخ الاستثمار والتنمية المستدامة.
- عدم اغفال المستثمر الوطني.
- الحرص على تنمية شبكة علاقات بين الشركات الأجنبية وشبكة المزودين المحليين لتحسين القيمة المضافة لعمليات الإنتاج والتوزيع وتعميق الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2 صندوق النقد الدولي

قدر **صندوق النقد الدولي (IMF) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** (146 دولة) أن تكون قد بلغت نحو 186.4 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 151.9 مليار دولار عام 2003 ، وهو أعلى مستوى بلغته منذ عام 1997، مما تسبب في ارتفاع **صافي التدفقات المالية الخاصة** لهذه المجموعة بشكل ملحوظ من 149.5 مليار دولار عام 2003 إلى 196.6 مليار دولار عام 2004، بينما استمر تراجع **صافي الاستثمارات المحفظية وصافي التدفقات الرسمية** للفترة ذاتها وفق الجدول التالي.

مليار دولار

البند	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
1- إجمالي صافي تدفقات الاستثمارات الخاصة منها :	89.1	60.8	60.9	75.8	149.5	196.6
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	173.3	174.3	184.7	144.4	151.9	186.4
صافي الاستثمار المحفظي	69.1	20.5	86.9-	90.0-	9.9-	28.8
صافي استثمارات أخرى	153.3-	134.0-	36.9-	21.4	7.5	18.6-
2- صافي التدفقات الرسمية	18.2	42.7-	1.8	1.7	58.1-	58.0-

* توقعات 2004

IMF, World Economic Outlook, April 2005

ومن جهة أخرى أكدت مصادر **صندوق النقد الدولي** تنامي أهمية **تحويلات العمالة** وخاصة في 20 دولة نامية تتلقى تحويلات من مواطنيها في الخارج رتبت على أساس معدل هذه التدفقات الواردة إليها خلال الفترة 1990 – 2003 وقد تصدرت الهند هذه القائمة تليها المكسيك والفلبين وتدخل فيها 5 دول عربية (مصر والمغرب ولبنان والأردن واليمن) تتراوح فيها تحويلات العمالة سنويا بالمعدل خلال الفترة المذكورة ما بين أعلاها في مصر حول 3.4 مليار دولار إلى نحو مليار دولار سنويا بالمعدل في اليمن، كما هو مبين في الشكل التالي.

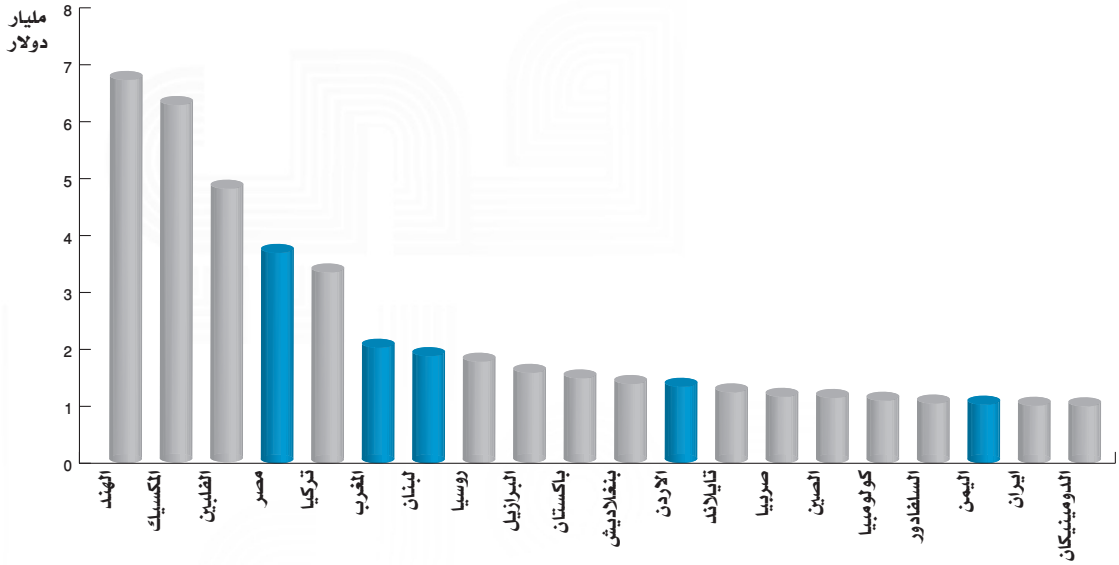

3.2 البنك الدولي

وفقا لمصادر البنك الدولي فقد ارتفع **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية** (154 دولة) من 151.8 مليار دولار إلى 165.5 مليار دولار خلال الفترة (1999 – 2004)، في إطار تحسن **صافي التدفقات الخاصة للدول النامية** التي قدر أن تكون قد ارتفعت إلى 301.3 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 250.4 مليار دولار عام 2003، بينما استمر تراجع **صافي التدفقات الرسمية للدول النامية** من 31.7 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار للفترة ذاتها، وتجدر الإشارة إلى تزايد أهمية **تحويلات العاملين** في دعم موازين مدفوعات الدول النامية إذ بلغت 125.8 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 71.9 مليار دولار عام 1999، وفق الجدول التالي.

مليار دولار

البند	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
صافي التدفقات الإجمالية (خاصة ورسمية) للدول النامية منها :	239.1	201.1	205.2	200.9	282.1	323.8
1- صافي التدفقات الخاصة	196.6	178.1	150.3	163.5	250.4	301.3
منها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	182.4	166.2	174.8	154.0	151.8	165.5
2- صافي التدفقات الرسمية	42.4	23.0	54.9	37.4	31.7	22.5
صافي تحويلات العمالة	71.9	75.6	83.8	98.2	115.9	125.8

*توقعات 2004

The World Bank, Global Development Finance, 2005

وقد أشارت دراسة للبنك الدولي بعنوان **Do Foreign Investors Care about Labour Market Regulations?** صدرت في أبريل 2004 استندت إلى عينة بلغت 10 آلاف شركة في 25 دولة في غرب وشرق أوروبا من خلال رصد بيانات الشركات القائمة خلال الفترة (1999 – 2001) إلى أنه كلما **اتصف سوق العمالة بالمرونة وكانت قوانين العمالة غير معقدة لدى القطر المضيف للاستثمار مقارنة مع القطر المصدر للاستثمار فإن قدرة القطر المضيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تزداد ما بين 14 % إلى 18 % ويبدو أثر ذلك بشكل خاص في قطاع الخدمات أكثر من قطاع الصناعة التحويلية كما تبين في دول الاقتصادات المتحولة في شرق أوروبا.** وقد استند التقرير إلى مؤشرات سوق العمل المتعلقة بمرونة التوظيف والفصل من العمل للفرد وللمجموعة ومدة الإنذار المطلوبة وقيمة التعويضات المدفوعة عند نهاية الخدمة.

4.2 معهد التمويل الدولي

وفقا لتقديرات **معهد التمويل الدولي** (Institute of International Finance) بلغ **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** (29 دولة) نحو 138.3 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 92.7 مليار دولار عام 2003، **وارتفع الاستثمار المحفظي** من 32.5 مليار دولار عام 2003 إلى 38.5 مليار عام 2004 واستمرت الاستثمارات الأخرى بالارتفاع فبلغت تقديراتها لعام 2004 نحو 126.7 مليار دولار مقارنة بنحو 82.5 مليار دولار عام 2003 وبسبب ارتفاع هذه الاستثمارات وصلت التدفقات المالية الخاصة لهذه المجموعة إلى مستويات غير مسبوقة فبلغت 303.5 مليار دولار عام 2004 مقارنة مع 207.7 مليار دولار عام 2003 كما استمر تراجع صافي التدفقات الرسمية خلال الفترة 1999- 2004، وفق الجدول التالي.

مليار دولار

البند	1999	2000	2001	2002	2003	*2004
1- إجمالي صافي تدفقات الاستثمارات الخاصة منها :	148.2	185.6	125.7	120.4	207.7	303.5
* صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	149.1	135.6	134.3	117.7	92.7	138.3
* صافي الاستثمار المحفظي	15.0	14.3	10.2	1.1	32.5	38.5
* صافي استثمارات أخرى	15.9-	35.7	18.8-	1.6	82.5	126.7
2- صافي التدفقات الرسمية	12.4	3.0-	14.7	3.3-	21.0-	53.3-

* توقعات 2004

IIF, Update on Capital Flows to Emerging Market Economies ,March 31,2005

5.2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تصدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أوسيد) التي يدخل في عضويتها الدول الثماني العظمى وعدد آخر من الدول المتقدمة والصناعية الجديدة (30 دولة)، سنويا **تحليلا لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر واستعراضا لأهم التطورات التي يشهدها.**

ووفق التقرير الذي صدر في يونيو 2004 فإنه يتوقع أن يرتفع **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع تحسن الأداء الاقتصادي الكلي لدول (أوسيد) وتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية (outsourcing) وتنامي الثقة في أوساط المستثمرين مع توقع استمرار التحول إلى الاستثمار في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الصناعات التحويلية والمصادر الأولية وتغير طبيعة الاستثمار في الدول النامية من برامج الخصخصة إلى منح التراخيص والدخول في المشاريع المشتركة. وبالنسبة للدول النامية فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قاربت أن تفوق تدفقات المساعدة الرسمية التنموية (ODA) في الأهمية لدعم اقتصادات هذه الدول.

وقد قدر التقرير أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول (أوسيد) قد بلغت عام 2003 أدنى مستوى لها حول 384.4 مليار دولار مقارنة مع 1.3 تريليون دولار عام 2000 عندما بلغت ذروتها، وبانخفاض نسبته 23 % عن مستواها لعام 2002 الذي بلغ 535 مليار دولار. وبينما تراجعت التدفقات المتجهة إلى ألمانيا والدول الاسكندنافية وبريطانيا في حين حافظت فرنسا وأسبانيا على وضعيهما.

وقد حافظت دول (أوسيد) على موقعها كمصدر صاف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزز ذلك عام 2003 بتسجيلها صافي تدفقات بقيمة 192 مليار دولار مقارنة مع 59 مليار دولار عام 2002 كما هو مبين في الجدول التالي.

مليار دولار

البند	1999	2000	2001	2002	2003
التدفقات الواردة لدول أوسيد	893	1288	625	532	384
التدفقات الصادرة من دول أوسيد	1044	1235	684	567	576
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول أوسيد	151	47 -	38	32	192

OECD, Trends and Recent Developments in FDI, June 2004.

ومن خلال استعراض أداء المناطق المختلفة في العالم يشير التقرير إلى أن **منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (مينا)** تبدو منطقة واعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أنها لم تحقق إنجازا يقابل إمكاناتها وقد عزا التقرير ذلك إلى استمرار وجود قطاعات مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وقد قدر حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية بنحو ملياري دولار عام 2003 مقارنة مع صافي تدفقات بلغت 7.4 مليار دولار عام 1998.

6.2 الوكالة اليابانية للتجارة الخارجية (Jetro)

تصدر **الوكالة اليابانية للتجارة الخارجية (جيترو) سنويا الورقة البيضاء حول التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر** التي تعتبر أيضا مرجعا مهما تبرز من خلاله اليابان رؤيتها لاتجاهات النمو الاقتصادي العالمي وحركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي من وإلى اليابان وعلاقاتها التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية وخاصة في إطار منطقة تجارة حرة واستثمارية في شرق آسيا ودور الشركات اليابانية فيها.

وفي إصدارها لعام 2004 قدرت (جيترو) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بلغت 548.9 مليار دولار، تشمل (82) دولة مضيفة لهذه الاستثمارات وعلى أساس حسابات موازين المدفوعات متراجعة عن أعلى مستوى وصلته عام 2000 حول 1.5 تريليون دولار مع تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود من 1.3 تريليون دولار عام 2000 إلى 320 مليون دولار عام 2003.

مليار دولار

البند	1999	2000	2001	2002	2003
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	1094.4	1،509.0	805.1	683.4	538.9
عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود	867.9	12586	645.1	406.3	320.4

Jetro, White Paper on Investment, Trade and FDI, 2004.

ثالثا - تطور صناعة الضمان عالميا

شهد عام 2004 عودة لحالة الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق الائتمان مع تحسن بيئة المخاطر عالميا، مما كان له أثر واضح في تقليص الخسائر التي تعرض لها مقدمو خدمات الضمان. وقد حققت عمليات الاكتتاب نموا ملحوظا مقارنة مع معدلاتها المنخفضة التي سادت في الأعوام القليلة الماضية وشهدت نشاطا واضحا في الأسواق الناهضة مثل الصين والبرازيل والمكسيك مستفيدة من ارتفاع معدل النمو العالمي وتنامي حركة التجارة الدولية وتحسن المناخ الدولي لأداء الأعمال مما زاد من الطلب على الضمان لتحييد المخاطر التجارية خاصة في عمليات ضمان ائتمان الصادرات. وقد تزايدت أهمية العمليات للمدين المتوسط والطويل، رغم ضآلة حجمها مقارنة مع عمليات المدى القصير، وتعززت آليات ونظم وأساليب إدارتها ومن ضمنها إدخال اعتبارات متعلقة بالبيئة والاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية ومحاربة الرشوة وتعزيز الشفافية وتعميق العمل بالمعايير المهنية العالية.

وقد تحسن خلال عام 2004 سوق ضمان المخاطر السياسية بشكل لم يشهده منذ فترة خاصة في النصف الأول من العام، ومازالت المخاطر السياسية المرتبطة بالتحويل تحتل جزءا مهما من هذا السوق، وتزايدت المخاطرة لجهة تقلبات أسعار الصرف في القطر المضيف للاستثمار. كما أن الاضطرابات السياسية والعنف مازالا يشكلان خطرا رئيسيا مع تزايد الأنشطة المرتبطة بالإرهاب وكذلك حالات النزاعات الداخلية مما وسع من نطاق تغطية هذه المخاطرة. وقد تزايد الطلب على ضمان المخاطر ضد الإرهاب الذي شمل مخاطر تدمير الأبنية وانقطاع العمل في المشروع أو تأخير البدء في التنفيذ وخاصة في الدول الناهضة في جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ومع تزايد تحرير الاقتصادات وفتح الأسواق وقوة حركة التجارة والاستثمار أصبحت الأزمات أكثر قابلية للعدوى والانتشار واختلفت نوعية المخاطر السياسية المغطاة فانبثق خطر جديد يدعى **المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة** (**Creeping expropriation**) والذي ينبثق من تدخل الحكومة من خلال التلاعب بنظام الضرائب أو تغيير القوانين أو منع الدخول لقطاع ما أو اتخاذ إجراءات أخرى يترتب عليها نتائج مماثلة لما يترتب على مخاطر المصادرة أو التأميم. يوضح الإطار التالي تعريف **مخاطر المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة أو المبطنة.**

تعريف مخاطر المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة أو المبطنة Creeping Expropriation

المخاطر السياسية المرتبطة بالمصادرة تعني تدخل حكومة القطر المضيف للاستثمار لمصادرة حقوق الملكية للمستثمر الأجنبي لديها إما مباشرة بوضع اليد على الأصول أو من خلال مجموع من الإجراءات والأفعال التمييزية التي تسمى المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة، ويكون أثرها جعل المشروع غير ذي جدوى للمستثمر الأجنبي سواء ظل ذلك المستثمر في نظر القانون هو المالك للمشروع أو تم تجريده من الملكية بمرور الوقت.

وقد تنامى بروز المخاطر السياسية المعروفة باسم المصادرة الزاحفة وأصبحت تشكل خطراً يحسب له

حساب خاصة لما لها من آثار على مشاريع البنية التحتية.
ويجدر الذكر انه لا يمكن وضع تعريف محدد الأفعال التي تمثل المصادرة الزاحفة بل يتطلب الأمر دراسة كل حالة على حدة، وباستقراء عدد من اتفاقيات الاستثمار وقرارات هيئات التحكيم الدولية يتضح أن أهم أشكال المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة تتمثل في اتخاذ القطر المضيف للاستثمار اجراءات انتقائية لها نفس تأثير مصادرة ملكية المشروع من المستثمر وحرمانه من حقوقه، كما تشمل أيضاً المخاطر المرتبطة بتعقيدات البروقراطيه والإجراءات المطولة التي تؤثر سلباً على حقوق أصحاب المشروع، وأخيراً المخاطر المرتبطة بتفشي الفساد الذي يقف عقبة أمام حقوق الملكية الخاصة ويؤدي الى خسائر تتكبدها الشركات الأجنبية تستوجب التعويض من جهة الضمان إن تنبه لها الطرف المستثمر، ومن هذه الإجراءات الزام الشركة الأجنبية أو المستثمر برفع الأجور فوق المعدلات المتفق عليها مما يجعل المشروع غير ذي جدوى لإتمامه، أو مصادرة الأرض التي عليها المشروع بدعوتى أنها أرض مقدسة أو لها وضع خاص، أو بسبب المحسوبية التي تتمثل في إلغاء مورد طبيعي سبق أن منح للشركة الأجنبية لصالح احد المقربين أو لمن دفع رشوة أضخم، أو عدم احترام اتفاقية شراكة مسبقة (مشروع مشترك) سبق ان عقدت بين القطر المضيف والمستثمر الأجنبي، ولا يتسع المجال الذكر جميع أشكال المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة، غير أن الفقة القانوني الحديث بدأ يتجه نحو وضع معايير محددة يمكن عن طريقها الاهتداء الى وجود هذا النوع من المصادرة من عدمه في أي اجراء تتخذه السلطات نحو المستثمر أو الشركة الأجنبية.

كما تزايدت أهمية ضمان المخاطر السياسية في **المناطق التي خرجت من نزاعات** دامية طويلة ودمار كبير أحاق بها والتي تحتاج إلى جهود إعادة إعمار مكثفة مما يجعل عناصر الأمن والأمان والإسراع بإصلاح السياسات الاستثمارية وإرساء قواعد البيئة التشريعية القانونية وتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة ذات أهمية كبيرة لجذب الاستثمار المحلي والخارجي. وتبدأ خدمة ضمان المخاطر السياسية عادة في هذه المناطق التي تعرضت لنزاعات طويلة في قطاع المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الثقة بجدية جهود (إعادة الإعمار) وتلعب هيئات الضمان الحكومية دورا مهما في قطاع ضمان المخاطر السياسية للمدى المتوسط والطويل مع أطراف دولية وإقليمية أخرى بينما تنشط هيئات الضمان الخاصة في عمليات الضمان للمدى القصير.

أما **المخاطر التجارية** فقد ارتفعت في عدد من الأسواق الأوروبية بتأثير انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتأثير ذلك على تجارة التجزئة مع ارتفاع أسعار النفط لمستوى تجاوز 50 دولارا للبرميل وتأثير تفاقم عجز الموازنة الأمريكية على أسعار الفائدة والأسواق المالية وتراجع سعر صرف الدولار بنسبة 25 % مما قلل من القدرة الشرائية وأضعف قيمة الاحتياطيات الرسمية وخاصة لدى الدول الناهضة وأثر على حجم القروض المصرفية التجارية وزاد حالات تعثر السداد.

واستعاد **سوق إعادة التأمين** جزءا كبيرا من نشاطه عام 2004 بعد أن شهد خلال الفترة التي تلت أحداث

الحادي عشر من سبتمبر 2001 وأزمة الأرجنتين نقصا في القدرة الاستيعابية وتشددا في شروط تجديد اتفاقيات إعادة التأمين، متأثرا بتحسن السوق الاكتتابية الأولية وعودة الثقة بتجديد اتفاقيات إعادة التأمين للمدى القصير (حتى ثلاث سنوات) وان لم يكن بالزخم نفسه قبل أعوام مضت مع استمرار سياسة الانتقائية في الدخول في العمليات وفق الحالة ومدى حصافة الطرف المكتتب خاصة وأن المخاطر تركزت في بعض الأسواق والقطاعات (قطاعي التجزئة والإنشاءات) واستمر الحذر يشوب عمليات المدى المتوسط خلال العام.

وتنامت مشاركة الهيئات الخاصة في عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير إلى جانب الوكالات الحكومية، وكذلك زادت أهمية المصارف في الأنشطة التمويلية والاقراضية ومساهمتها في توفير احتياجات المستثمرين والمصدرين منفردة أو بالمشاركة مع تجمعات بنكية أخرى. وقد تعزز التوجه لتكوين شراكات وتعاون على مستوى تبادل المعلومات الائتمانية والقطرية وتحليل الاتجاهات والدخول في عمليات تمويل مشترك لتوزيع المخاطر في الأسواق عالية المخاطرة. وكذلك تنامي دور وسطاء التأمين في عمليات الإعادة والإفادة من الخبراء الخارجيين في توفير المشورة الخاصة بالجوانب الفنية أو التسويقية أو التفاصيل المتعلقة بالنقل والتوزيع وخلافه حسب طبيعة المشروع خاصة للعمليات الضخمة.

وشهد سوق الضمان اهتماما متواصلا بتطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والشفافية والإدارة الرشيدة التي أصبحت معايير متكاملة تدخل في عملية تقويم صلاحية المشروع للضمان. وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير بيئية واجتماعية للمشروعات في إطار ما يعرف بمبادئ **الايكويتور** (**Equator Principles**) عام 2003 كإطار مرجعي اختياري لاستخدام المؤسسات المالية في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تتجاوز كلفتها 50 مليون دولار. وقد بلغ عدد المؤسسات التي استفادت من معايير الايكويتور حتى نهاية عام 2004 (27) مؤسسة مالية ومصرفية، وتعتبر الوكالة الدنمركية لضمان ائتمان الصادرات أول هيئة ضمان تطبق هذه المعايير منذ مايو 2004. ومع ذلك تلقى هذه المعايير اعتراضا من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالقضايا البيئية. وكان البنك الدولي قد وضع معايير بيئية واجتماعية متشددة للمشاريع التعدينية بعنوان مراجعات الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Reviews) مما أثر على تمويل مشاريع النفط واستخراج الفحم، وإلزامها بأفضل الممارسات المرتبطة بهذه المعايير وكان تم أيضا إصدار مبادئ الشفافية للصناعات الاستخراجية عام 2002. ويبين الإطار التالي أهم ما تنص عليه مبادىء الايكويتور.

مبادئ الايكويتور Equator Principles

أقرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي في يونيو 2003 مبادئ الايكويتور لتكون المعيار الأساسي والإطار التنفيذي الذي تسترشد به داخليا لمراعاة المعايير البيئية والاجتماعية لكافة المشاريع التي تقدم إليها للتمويل وفي كافة القطاعات الصناعية على أن تطبق هذه المبادئ على

المشاريع التي تزيد كلفتها على 50 مليون دولار. ولكن الأخذ بهذه المعايير في أواسط باقي المؤسسات المالية والمصارف وهيئات الضمان وخلافها مازال حتى الآن اختياريا رغم تزايد أهمية الاعتبارات البيئية والاجتماعية في كافة القرارات الاستثماري. وتنص هذه المبادئ على تعهد بالالتزام بمنح قروض التمويل حصرا للمشاريع التي ينطبق عليها الآتي:

1 – مطابقة المشروع للمعايير الداخلية والتقييم البيئي الذي يصنف المشروع إلى A أعلاها مخاطرة بيئية واجتماعية أو B متوسط المخاطرة أو C يدل على عدم وجود مخاطرة وعلى سلامة المشروع البيئية والاجتماعية.

2 – في حالة المشاريع التي تصنف مخاطرها البيئية والاجتماعيه A أو B فأنها تحتاج إلى أن يقدم صاحب المشروع/طالب القرض تقييما بيئيا (EA Environmental Assessment) من شأنه أن يعالج القضايا الرئيسية التي دعت إلى تصنيفه.

3 – يشمل تقرير التقييم البيئي 17 بندا منها ما يراعى متطلبات البيئة في القطر المضيف للاستثمار والقوانين والمعاهد الدولية بشأن البيئة والتأثير على المصادر الطبيعية وحماية صحة الإنسان والخصوصية الثقافية والتنوع الحيوي والاجناس المهددة بالانقراض من نبات وحيوان واستخدام مواد سامة مضرة بالصحة العامة ووجود مخاطر رئيسية على البيئة أو على العمل أو على استخدام الأرض والتأثير على المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والتأثير الحالي والمستقبلي ومدى مشاركة الأطراف المعنية في تقييم ومراجعة وتنفيذ المشروع وتقدير البدائل وكفاءة الإنتاج والتوزيع واستخدام الطاقة والحد من الهدر في استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث الناجم. ويتأثر هذا التقييم بالخطوط العريضة التي وضعها البنك الدولي لمنع التلوث والحد منه (Pollution Prevention and Abatement Guidelines PPAG) كما تطبق سياسات السلامة (Safeguard Policies) التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية (ما بين عامي 1986 و1998) وتشمل المعايير الخاصة بالبيئة الطبيعية والغابات وبناء الجسور والسكان الأصليين والخروج الإجباري والخصوصية الثقافة وعمالة الأطفال والمعابر المائية والتغير البيئي.

4 – التزام أصحاب المشروع المصنف A أو B بتعيين خبير من طرفهم أو الاستعانة بطرف تستند إلى توصيات التقييم البيئي (EA) وتحدد الخطة برنامج العمل وآليات والإدارة الكلية للمخاطر البيئية وكيفية معالجتها.

5 – يلتزم الخبير البيئي بمشاورة جميع الإطراف المعنية والتي تتأثر سلبا بالمشروع مثل السكان الأصليين والجمعيات غير الحكومية الذين يجب أن يتاح لهم الإطلاع على نتائج التقييم البيئى.

6 – يتعهد طالب القرض/صاحب المشروع المصنف A أو B أن يلتزم بتنفيذ الإدارة البيئية EMP في إنشاء وتشغيل المشروع ويقدم تقارير دورية يدعمها تقارير خبراء خارجيين بمدى الالتزام بما جاء في الخطة.

7 – يلجأ إلى تعيين خبير بيئي مستقل إذا دعت الحاجة لضمان حسن الرقابة على متابعة تنفيذ الخطة البيئية.

8 – في حالة عدم التزام المقترض/صاحب المشروع بالمعايير البيئية والاجتماعية وحدوث حالة عدم

قدرة على السداد فسيتم مساندة جهوده للبحث عن حلول ليعود إلى الالتزام بها وتطبيقها في مشروعه.
9 – يمكن للمؤسسات المالية والبنوك وهيئات الضمان وائتمان الصادرات أن تتبنى هذه المعايير طوعا وبشكل مستقل دون الاعتماد على أو العودة إلى مؤسسة التمويل الدولية أو البنك الدولي.
وفي إطار سياسة الحفاظ على البيئة وضع البنك الدولي معايير بيئية لحوالي 41 قطاعاً صناعيا منها صناعة الألمونيوم، تعدين خام الحديد ومصانع الأسمنت ومناجم الفحم والكوك ومصاهر النيكل والنحاس وصناعة منتجات الألبان والصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية والكهربائية والمنتجات الغذائية والزيوت والطواحين والورق والمنسوجات والأدوية والسكر والزيوت ومصانع الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية واستكشاف النفط والغاز ومصانع مبيدات الحشرات والمطابع ومصانع الأخشاب ومحطات الطاقة الحرارية وغيرها. بينما وضعت مؤسسة التمويل الدولية أدلة بيئية لحوالي 28 صناعة ونشاطها منها بناء العقارات ومصانع السيراميك ومواد البناء ومحطات توليد الكهرباد وتصنيع السمك والمواد الغذائية والمشروبات وقطع الأخشاب في الغابات وإنشاء المستشفيات والمكاتب والمزارع وخطوط السكك الحديدية والموانئ والطرق والاتصالات والسياحة وإدارة المحميات الطبيعية وأنظمة طاقة الرياح والحرارة الأرضية ومنتجات الأخشاب ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ومن جهة أخرى اعتبرت **منطقة الشرق الأوسط** الأنشط في ضخامة المشاريع التي تتطلب تمويلاً استمرارا للنشاط الذي بدأ مطلع التسعينيات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والاتصالات وتكوين الشراكات الحكومية – الخاصة للدخول في مشاريع محطات توليد الكهرباء الخاصة وفي مجال تمويل وضمان التجارة مدعوما بمتانة الوضع المالي والسيولة التي توفرها الإيرادات النفطية. وقد تضافرت جهود المؤسسات المالية التجارية العربية والإسلامية لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة باستخدام الأدوات المتاحة من سندات مشاريع وتمويل ائتمان صادرات وصكوك إسلامية. وسيشهد قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به في دول الخليج العربية احتياجات تمويلية تقدر بنحو 34 مليار دولار خلال العامين المقبلين، كما تحتاج ليبيا إلى نحو 30 مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاع النفط والغاز خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد تم التوقيع على تمويل مشروع (قطر غاز 2) بقيمة 7.6 مليار دولار في نهاية العام. ورغم أن عمليات الضمان في الدول العربية تتركز في المدى القصير الذي تحظى معظم الدول العربية فيه بسجل سداد جيد، فإن عمليات المدى المتوسط يتوقع لها الزيادة. وقد عاد بنك التصدير والاستيراد الأمريكي إلى نشاطه في ليبيا بعد رفع الحظر الاقتصادي عنها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 2004 مما أتاح استئناف وكالات أخرى من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليابان نشاطها في السوق الليبي. أما بالنسبة للعراق فإن الاتفاق الذي تم من خلال اتفاقية إطارية وقعت مع 17 وكالة ضمان بقيمة 2.4 مليار دولار لصالح بنك التجارة العراقي لتمويل عمليات ائتمان الصادرات من دولها للعراق لم ينفذ كما كان يفترض له إذ بعد إعلان نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في يونيو 2004 قرر عدد من وكالات الضمان ومنها وكالات من بريطانيا وسويسرا عدم مواصلة عملياتها في العراق وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني، واختلاف القوانين بعد وقف العمل بالقوانين

التي صدرت ابان حكم سلطة الائتلاف المؤقتة، إلا أن نجاح جهود إعادة جدولة ديون العراق الخارجية في إطار نادي باريس وخارجه قد يكون عنصرا ايجابيا في المستقبل.

ومازالت صناعة الضمان تواجه عددا من المعوقات في الأسواق الناهضة بسبب عدم شفافية ووضوح القوانين التي تشهد تغيرات متلاحقة تؤثر في مجمل البيئة التشريعية والإجرائية وضعف وضع القطاع المصرفي في بعضها واستمرار حالات التأخير في السداد وطول مدة فض النزاعات التجارية وعدم وجود مكاتب مختصة بالمعلومات الائتمانية والدراسات القطاعية المتخصصة وكذلك نقص الهيئات الرقابية.

هذا ويتكون **اتحاد بيرن** الذي تأسس عام 1934 من 52 هيئة ضمان من 43 دولة وأطراف إقليمية ودولية. ووفق أحدث البيانات المتوافرة بلغ حجم عمليات دول الاتحاد في نهاية 2003 حوالي 650.8 مليار دولار منها 636 مليار دولار ضمان ائتمان صادرات و 14.8 مليار دولار عمليات ضمان استثمار. وبلغت قيمة التعويضات التي دفعت عام 2003 حوالي 4.16 مليار دولار فيما بلغت قيمة التعويضات المستردة 8.69 مليار دولار. وقد شكلت عمليات ضمان ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 90 % من إجمالي عمليات ضمان ائتمان الصادرات عام 2003. ويلخص الجدول الآتي عمليات اتحاد بيرن.

(مليار دولار)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	الإجمالي	قيمة التعويضات المدفوعة	قيمة التعويضات المستردة
	مدى قصير	مدى متوسط وطويل	إجمالي ضمان الصادرات				
1990	264	108	372	3	375	13.54	4.42
1995	311	87	398	10	408	11.81	8.31
2000	398.4	72.5	47.9	12.7	483.6	5.31	6.11
2001	382.4	59.8	442.2	16.4	458.6	4.46	7.77
2002	417.5	55.9	473.4	14.4	487.8	5.26	7.04
2003	569.6	66.4	636.0	14.8	650.8	4.16	8.69

أما فيما يتعلق **بنادي براغ** الذي تأسس عام 1993 وتدخل في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة تمهيدا لانضمامها إلى اتحاد بيرن فقد ارتفع عدد أعضائه إلى (30) هيئة، ويعقد النادي اجتماعات دورية مرتين سنويا بهدف تبادل الخبرات وترقية الجانب الفني من العملية الاكتتابية. وقد ارتفع حجم عمليات الضمان لأعضائه إلى 8 مليارات دولار عام 2003 وبلغت قيمة الأقساط المكتتبة 50 مليون دولار

(مقارنة مع 35 مليون دولار عام 2002) وفي الوقت ذاته انخفضت التعويضات التي دفعها أعضاء النادي إلى 27 مليون دولار من 43 مليون دولار للفترة ذاتها. وتدخل في عضوية نادي براغ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى نتائج دراسة أعدتها **شركة ضمان ائتمان التجارة الخارجية الفرنسية (الكوفاس)** في الربع الأخير من عام 2004، استنادا إلى مسوحات تم توزيعها على 120 عميلا، أوضحت النظرة الايجابية التي يرى فيها قطاع الأعمال صناعة الضمان وأهمية هذه الصناعة كأداة لتحسين كفاءة الأعمال ووضع الموازنات وإدارة مخاطر الائتمان وتعزيز القدرة على ولوج المصادر التمويلية بكفاءة. كما نظمت **الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)** ندوة حول التأمين وإعادة التأمين ومخاطر الكوارث في الدار البيضاء – المغرب، في أبريل 2004 بمشاركة 400 شخص، تمخض عنها تأسيس **مركز لإدارة تأمين مخاطر الكوارث** في أكتوبر 2004 بدعم من شركات التأمين والإعادة العالمية لمساندة احتياجات التأمين للدول الأفريقية. كما تم تأسيس وكالة تصنيف ائتماني بمساعدة وكالة ستاندرد اندبورز العالمية ومساهمة من وكالة A M Best & Co للمساعدة على تأسيس **الاتحاد الأفريقي لمزودي تأمين ائتمان الصادرات** بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للتأمين (تأسست عام 1972 ويدخل في عضويتها 285 وكالة من 46 دولة أفريقية) وقد اهتمت (انكتاد) بدعم قطاع التأمين والإعادة في الدول النامية والأقل نموا منذ عام 1964.

رابعا - موجز أنشطة المؤسسة

1.4 عمليات الضمان

شهد العام استمرارا لجهود المؤسسة في تيسير انسياب الاستثمارات والتبادلات التجارية العربية البينية لغرض تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية الأعضاء. وفي هذا السياق أبرمت المؤسسة خلال عام 2004 (47) عقد ضمان ائتمان الصادرات بلغت القيمة الإجمالية لها حوالي (134.6) مليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها 4.3 % عن عام 2003. وبلغت قيمة العقود السارية كما في 2004/12/31 حوالي (266.1) مليون دولار أمريكي، توزعت بنسبة 36.6 % لعقود ضمان الاستثمار و بنسبة 63.7 % لعقود ضمان ائتمان الصادرات. وبلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2004/12/31، حوالي (100.3) مليون دولار أمريكي بنسبة 37.7 % من إجمالي العقود السارية. وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويضات عن خسائر نتجت عن تحقق مخاطر تجارية وغير تجارية بلغت قيمتها حوالي (1.96) مليون دولار أمريكي، فيما تمكنت من استرداد ما قيمته (562،680) دولار أمريكي من تعويضات سبق أداؤها بسبب تحقق مخاطر تجارية خلال الفترة ذاتها.

ومنذ بدء **المؤسسة** بتوفير خدمات الضمان للمستثمرين والممولين والمصدرين العرب عام 1975 وحتى نهاية عام 2004 بلغت قيمة العقود الإجمالية المبرمة 2.33 مليار دولار منها 25 % من إجمالي العمليات المضمونة في إطار نظام ضمان الاستثمار ، و75 % في إطار ضمان ائتمان الصادرات من إجمالي العمليات المضمونة.

خلال الفترة المذكورة استفاد من ضمان المؤسسة 8 دول عربية بالإضافة إلى شركات ومصارف عربية – أجنبية مشتركة كمصدرة للسلع، جاء في مقدمتها لبنان بنسبة (23.6 %) من إجمالي العمليات، تليها الشركات والمصارف المشتركة (21.5 %) والإمارات (19.3 %) والكويت (15.3 %)، والسعودية (6.7 %).

واستفادت 24 دولة كدول مستوردة للسلع جاء في مقدمتها السعودية بنسبة (36.2 %) من إجمالي العمليات تليها الكويت (9.1 %) والإمارات (8.4 %) ومصر (8.3 %) والسودان (8.2 %) والأردن (7.3 %) والمغرب (3.4 %) وليبيا (3.2 %)، فيما توزعت بقية العقود على 8 دول عربية و8 دول غير عربية بنسبة (15.9 %) من قيمة تلك العقود.

شملت السلع التي تم توفير الضمان لتصديرها منتجات غذائية وكيماوية وورقية وكهربائية ومجوهرات ومواد تغليف ومواد بناء بالإضافة الى عدد آخر من السلع الأخرى المتنوعة.

كما قامت **المؤسسة** خلال العام بتكثيف نشاطها التسويقي في عدد من الدول العربية بمختلف الوسائل ولاسيما البعثات الميدانية والندوات التعريفية وتنفيذ خمس حملات بريدية شملت نحو 2،760 من رجال

الأعمال والصناعيين والمصدرين العرب وشركات الاستثمار. كما نظمت الملتقى الأول لآليات الضمان والتمويل بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار الذي عقد في طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، إضافة إلى مشاركتها في عدد من الفعاليات الخاصة بجهود إعادة إعمار العراق وجنوب السودان، وعدد آخر من اللقاءات العربية البينية ومنها الملتقى الرابع لهيئات الضمان في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات في مدينة طهران (ايران) والذي عقد على هامشه اجتماع لهيئات الضمان العربية لبحث موعد ومكان انعقاد ملتقى هيئات الضمان العربية المقبل. وشرعت المؤسسة بدراسة تقديم خدمات جديدة ومتنوعة للضمان كالتأجير المالي والمقاولات الإنشائية، وضمان الخدمات وضمان المصارف لتلبية الطلب في السوق العربية. كما وقعت **المؤسسة** خلال العام مذكرة تفاهم مع الشركة المصرية لضمان الصادرات واتفاقية إطارية مع المصرف العراقي للتجارة ومذكرة تفاهم للتعاون مع صندوق ضمان صادرات إيران. وتم خلال العام توقيع أربع اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان، وبذلك بلغ إجمالي هذه الاتفاقيات حتى نهاية العام 57 اتفاقية موزعة على 15 دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

4.2 الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان

أما على صعيد الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان، فقد واصلت المؤسسة تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد تم إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 والبدء بإعداد تقرير عام 2004، وإصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار" تم فيها عرض أنشطة المؤسسة ومجلس المساهمين ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى فقرات مختصة غطت رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والتجارة والضمان على المستويات القطرية والإقليمية وتناولت وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية. وقد أعدت المؤسسة خلال العام عدداً من الأوراق التعريفية والدراسات قدمت في (26) ملتقى وورشة عمل شاركت فيها، وتم في إطار البرنامج الإعلامي المعتمد إصدار بيانات صحفية وتنظيم مؤتمر صحفي لإطلاق تقرير الاستثمار الدولي 2004 الذي يصدره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). كما تم البدء في التحضير لعقد المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وذلك وفق تصور جديد اقترحته المؤسسة في هذا الشأن. وقد واصلت المؤسسة خلال العام جهودها في رصد الجهود القطرية والإقليمية والدولية وتلك المقدمة من القطاع الخاص في مجال الترويج للاستثمار، والتعريف بالفرص الاستثمارية وتقديم المشورة والخبرة الفنية. من ناحية أخرى تابعت المؤسسة خطتها المعتمدة لإدخال التطبيقات الالكترونية الحديثة في إطار برنامج متكامل لتطوير البنية المعلوماتية الداخلية ونظم أداء الأعمال.

الملحق

أولا - الجداول

جدول رقم (1)
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار
للدول العربية عام 2004

القطر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الأردن	0	3	0
الإمارات	2	3	0
البحرين	3	3	0
تونس	2	2	0
الجزائر	1 -	3	0
جيبوتي	2	0	0
السعودية	3	3	0
السودان	1 -	3	0
سوريا	1 -	1 -	0
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	3	3	0
فلسطين	-	-	-
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	0
لبنان	2	1 -	0
ليبيا	2	3	0
مصر	0	3	0
المغرب	0	3	0
موريتانيا	-	3 -	0
اليمن	1 -	3	0
المتوسط 2004	1.24	2.0	0
المؤشر المركب لعام 2004	1.08		

المصدر: الجداول من (3) إلى (5).

دليل المؤشر المركب:

أقل من 1	من 1 إلى 2	أعلى من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (2)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(%)

القطر	2003	2004
الأردن	4.0	7.5
الإمارات	10.98	7.3
البحرين	5.7	5.5
تونس	5.6	5.8
الجزائر	6.8	5.2
جيبوتي	3.5	3.0
السعودية	7.5	5.3
السودان	7.2	6.0
سوريا	2.6	3.4
الصومال	–	–
العراق	–	–
سلطنة عمان	1.9	2.5
فلسطين	–	–
قطر	5.8	9.9
الكويت	9.7	7.2
لبنان	3.0	5.0
ليبيا	3.7	4.4
مصر	3.1	4.1
المغرب	5.2	3.5
موريتانيا	6.6	5.2
اليمن	4.2	4.6
الدول العربية	5.3	5.2
مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية	6.4	7.2
مجموعة الدول المتقدمة	2.0	3.4
العالم	4.0	5.1

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من **IMF, World Economic Outlook, April 2005**

جدول رقم (3)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي

(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

(%)

القطر	2003	2004	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	2.53	1.57	0.96 –
الإمارات	(4.18)	(2.7)	2.7 –
البحرين	(2.3)	(6.6)	6.6 –
تونس	(3.18)	(2.56)	2.56 –
الجزائر	3.53	4.66	1.13 +
جيبوتي	2.3	(0.8)	3.1 –
السعودية	(4.52)	(11.49)	11.49 –
السودان	(0.50)	1.50	2.0 +
سوريا	3.1	4.3	1.2 +
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	(1.7)	(4.9)	4.9 –
فلسطين	–	–	–
قطر	(5.6)	(14.8)	14.8 –
الكويت	(24.4)	(23.7)	23.7 –
لبنان	14.5	11.6	2.9 –
ليبيا	(0.56)	(2.79)	2.79 –
مصر	2.38	2.33	0.05 –
المغرب	3.7	3.1	0.6 –
موريتانيا	–	–	–
اليمن	3.1	4.17	1.16 +

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من:

1. **EIU, Country Reports, 2004**
2. **IMF, World Economic Outlook, April 2005**

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0	1 –	2 –	3 –

جدول رقم (4)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي

(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	2003	2004	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	(9.68)	1.26	10.88 –
الإمارات	(8.52)	(12.53)	12.53 –
البحرين	0.5	(8.1)	8.6 –
تونس	(3.0)	(2.1)	2.1 –
الجزائر	(13.08)	(11.4)	11.4 –
جيبوتي	8.8	10.7	1.9 +
السعودية	(13.19)	(20.74)	20.74 –
السودان	22.32	16.43	5.89 –
سوريا	(3.5)	0.4	3.9 +
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	(6.6)	(11.0)	11.0 –
فلسطين	–	–	–
قطر	(29.0)	(42.0)	42.0 –
الكويت	(12.1)	(17.5)	17.5 –
لبنان	13.6	16.1	2.5 +
ليبيا	(14.95)	(27.58)	27.58 –
مصر	(2.8)	(4.86)	4.86 –
المغرب	3.6	(1.2)	4.8 –
موريتانيا	9.6	21.6	12.0 +
اليمن	(2.95)	(9.48)	9.48 –

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من IMF, World Economic Outlook, April 2005

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0	1 –	2 –	3 –

جدول رقم (5)

مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

القطر	2003	2004	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	2.3	3.4	1.1 +
الإمارات	3.12	4.67	1.55 +
البحرين	1.6	4.9	3.3 +
تونس	2.7	3.6	0.9 +
الجزائر	2.59	3.56	0.97 +
جيبوتي	2.0	3.0	1.0 +
السعودية	0.6	0.2	0.4 –
السودان	7.7	8.6	0.9 +
سوريا	1.1	3.5	2.4 +
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	0.3 –	0.4	0.7 +
فلسطين	–	–	–
قطر	2.3	7.5	5.20 +
الكويت	1.4	1.2	0.2 –
لبنان	1.3	3.0	1.7 +
ليبيا	2.1 –	2.2 –	0.1 –
مصر	4.0	11.1	7.0 +
المغرب	1.5	2.0	0.5 +
موريتانيا	5.5	10.4	4.9 +
اليمن	10.8	12.5	1.70 +
الدول العربية	2.7	4.52	1.85 +
مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية	6.0	5.7	
مجموع الدول المتقدمة	1.8	2.0	

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من **IMF, World Economic Outlook, April 2005**

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0

جدول رقم (6)

أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2003 و 2004

الدولة	العملة	سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)	
		2003	2004
الأردن	دينار	0.709	0.709
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725
البحرين	دينار	0.377	0.377
تونس	دينار	1.28	1.30
الجزائر	دينار	77.37	72.50
جيبوتي	فرنك	175	177
السعودية	ريال	3.75	3.75
السودان	دينار	261.0	257.8
سوريا	ليرة	46	52
الصومال	شلن	–	–
العراق	دينار	–	–
سلطنة عمان	ريال	0.385	0.385
فلسطين	–	–	–
قطر	ريال	3.64	3.64
الكويت	دينار	0.304	0.298
لبنان	ليرة	1514	1514
ليبيا	دينار	1.29	1.306
مصر	جنيه	6.03	6.19
المغرب	درهم	9.573	8.866
موريتانيا	أوقية	275	265
اليمن	ريال	183.45	184.78

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من خدمات الانترنت.

جدول رقم (7)

بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2003 و 2004

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)			قيمة التداول (مليون دولار)			عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)			عدد الشركات المدرجة			مؤشرات الأسعار*	
	2003	2004	النسبة للإجمالي	2003	2004	النسبة للإجمالي	2003	2004	النسبة للإجمالي	2003	2004	النسبة للإجمالي	2003	2004
السعودية	157.306.44	306.255.70	49.20	159.055.55	472.990.78	83.23	5.565.86	10.298.34	18.06	70	73	4.57	201.98	410.53
الكويت	59.528.01	73.580.54	11.82	54.728.88	51.817.80	9.12	49.565.14	33.540.33	58.81	108	125	7.83	258.93	286.62
ابوظبي	30.362.51	55.490.40	8.92	1.003.87	4.449.14	0.78	235.20	947.16	1.66	30	35	2.19	136.53	228.26
قطر	26.702.11	40.434.79	6.50	3.220.16	6.343.59	1.12	189.97	305.39	0.54	28	30	1.88	209.36	307.29
مصر	27.847.48	38.076.84	6.12	4.349.12	6.835.04	1.20	1.368.13	2.434.50	4.27	967	792	49.59	43.42	74.18
دبي	14.284.23	35.090.90	5.64	1.026.80	13.735.05	2.42	326.24	5.122.12	8.98	13	18	1.13	156.12	349.70
المغرب	13.050.18	25.174.92	4.04	2.443.46	3.757.02	0.66	35.24	179.67	0.32	52	53	3.32	197.56	220.65
الأردن	10.962.98	18.383.40	2.95	2.607.14	5.327.17	0.94	1.000.23	1.321.72	2.32	161	192	12.02	181.03	272.88
البحرين	9.701.77	13.513.18	2.17	261.14	463.05	0.08	405.23	336.52	0.59	44	45	2.82	134.63	160.09
سلطنة عمان	7.246.23	9.317.66	1.50	1.334.30	1.985.19	0.35	294.40	349.91	0.61	141	123	7.70	114.80	138.71
تونس	2.439.55	2.574.48	0.41	188.53	256.65	0.05	12.93	21.18	0.04	45	44	2.76	30.26	31.69
لبنان	1.503.00	2.330.74	0.37	130.99	197.67	0.03	23.48	24.54	0.04	14	16	1.00	36.57	53.21
السودان	746.56	2.058.42	0.33	67.20	130.25	0.02	4.366.54	2.147.34	3.77	47	48	3.01	97.70	148.23
الجزائر	143.64	140.27	0.02	0.22	0.12	0.00	0.04	0.02	0.00	3	3	0.19	100.36	98.01
الإجمالي	361.824.69	622.422.24	100.00	230.417.36	568.288.52	100.00	63.388.63	57.028.74	100.00	1.723	1.597	100.00	141.87	215.67

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 2004.

* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية.

جدول رقم (8)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف

خلال عامي 2003 و 2004

مليون دولار

الدولة	2003		2004	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	17.6	0.46	41.0	0.70
الإمارات	650.2	16.92	525.0	8.90
البحرين	191.7	4.99	274.2	4.65
تونس	67.4	1.75	75.8	1.29
الجزائر	80.4	2.09	260.5	4.42
السعودية	297.3	7.73	1،297.3	21.99
السودان	610.0	15.87	657.0	11.14
سوريا	42.4	1.10	61.1	1.04
سلطنة عمان	-	-	62.6	1.06
قطر	10.0	0.26	0.0	0.00
لبنان	850.0	22.11	1،050.0	17.80
ليبيا	102.6	2.67	49.0	0.83
مصر	125.5	3.27	1،109.0	18.80
المغرب	672.1	17.49	374.4	6.35
اليمن	126.4	3.29	61.5	1.04
المجموع	**3,843.6**	**100.00**	**5,898.4**	**100.00**

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من مصادر أخرى.

جدول رقم (9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف

خلال عام 2004

مليون دولار

الدولة/القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى *	الإجمالي
الأردن	21.5	15.2	3.7	0.7	41.0
الإمارات	–	–	525.0	–	525.0
البحرين	7.2	–	267.0	–	274.2
تونس	6.4	0.2	69.2		75.8
الجزائر	24.2	–	236.3	–	260.5
السعودية	551.5	1.0	744.8	–	1,297.3
السودان	269.0	3.0	385.0	–	657.0
سوريا	56.0	0.4	4.7		61.1
سلطنة عمان	62.6	–	–	–	62.6
لبنان	130.5	46.0	873.5	–	1,050.0
ليبيا	44.5	–	4.5	–	49.0
مصر	128.2	10.5	970.3	–	1,109.0
المغرب	10.5	0.0	361.1	2.8	374.4
اليمن	57.8	0.3	3.5	–	61.5
المجموع	**1,369.9**	**76.5**	**4,448.5**	**3.5**	**5,898.4**

* قطاعات لم تحدد من المصدر.